الفصل السابع
التعددية السياسية والحزبية

المحتويات:

١ - مفهوم التعددية السياسية

٢ - تعريف التعددية السياسية

٣ - غياب مبدأ تداول السلطة

٤ - فكرة تعدد الأحزاب

٥ - أفضلية نظام الحزبين

٦ - فكرة الدكتاتور الصالح

٧ - فكرة الحزب الواحد

٨ - مزايا تعدد الأحزاب

٩ - عيوب تعدد الأحزاب

obeikandl.com

مفهوم التعددية السياسية:

التعددية السياسية التي ننشدها في بلادنا إريتريا ومنطقة القرن الأفريقي هي تعدد القوي والآراء السياسية، كما هي شائعة في أدبيات العلوم الاجتماعية، فتعدد القوي السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة في التأثير علي القرار السياسي في مجتمعها، والتعددية السياسية بهذا المعني هي إقرار واعتراف بوجود التنوع الاجتماعي، وبأن هذا التنوع لابد أن يترتب عليه خلاف أو اختلاف في المصالح والاهتمامات والأولويات. وتكون التعددية السياسية هنا هي إطار مقنن للتعامل مع هذا الخلاف أو الاختلاف، بحيث لا يتحول إلي صراع عنيف يهدد سلامة المجتمع وبقاء الدولة[1].

فالتعددية السياسية بمفهومها الواسع إذن، هي الاعتراف بشرعية وجود التعدد الاجتماعي، وحق كل من الجماعات والتكوينات في الدفاع عن هويته ومصالحه المشروعة في إطار الدولة بطرائق سلمية، من خلال مشاركة سياسية عادلة ومتكافئة و يمكن معها تداول السلطة بشكل سلمي مقنن. أن هذه المشاركة السياسية يمكن أن تأخذ شكل الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تتنافس علي السلطة بشكل دوري، ويمكن أن تأخذ طابعاً آخر، يقوم علي التمثيل الوفاقي لكل القوي الرئيسية في المجتمع، وهذه الصيغ هي التي تصلح في المجتمع الإريتري كمرحلة انتقالية، إلي أن نصل إلي التدرج السياسي المطلوب. ويقول الدكتور سعد الدين إبراهيم في تعريفه للتعددية السياسية.

---

(١) سعد الدين إبراهيم: (دكتور) المنتدي الفكري العربي عمان ٢٦ - ١٩٨٩/٣/٢٨.

إن التعددية السياسية هي غاية ووسيلة:

«هي غاية في حد ذاتها لأنها تجسيم للحريات الأساسية التي هي حق للفرد وللجماعة، ولكن التعددية السياسية هي أيضاً وسيلة لتحقيق غايات أخري في مقدمتها الوحدة والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية - وذلك من خلال طاقات ومكان الأفراد والجماعات في كل قطر، لذلك فإن تكريس التعددية السياسية، يرتبط بالسعي والفعال لتحقيق الوحدة والتنمية والعدالة»[1].

تعريف التعددية:

ليس للتعددية السياسية تعريف واحد، وإن كان لها تعريف غالب هو وجود أحزاب سياسية مختلفة تمثل قوي اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متباينة. وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها من أجل كسب الرأي العام، تمهيداً للوصول عن طريقه إلي السلطة، بقصد تحقيق ما تنادي به تلك الأحزاب من أهداف وبرامج وما تدعو إليه من قيم.

والتعددية السياسية ترتبط بالنضج السياسي، ولذلك ترتكز علي النقاط التالية:

أ - الاعتقاد بأن الاختلاف بين الناس شيء طبيعي، وأن الاختلاف في الرأي حق من الحقوق الأساسية التي لا يستطيع أحد أن يقرها أو ينكرها، وهكذا عندما يصل الأمر إلي هذا الاعتقاد في مجتمع ما، تبدأ اللبنة الأولي إلي سياسة للتعددية السياسية[2].

---

(١) الدكتور سعد الدين إبراهيم: مرجع سابق، ص ١٩.

(٢) يحيي الجمل (دكتور) التعددية الحزبية في مصر، منتدي الفكر العربي، عمان ٢٦ - ١٩٨٩/٣/٢٨.

ب - الإيمان بأن تبادل المواقع شيء طبيعي، أن أكون الآن حاكماً وغداً محكوماً هو منظور يتضمن قدراً من النضج السياسي.

جـ - تأكيد فكرة المؤسسة وفكرة المؤسسة نقيض للفردية، والفردية أيضا نقيض للتعددية، وفكرة المؤسسة من الأفكار المحورية في القانون العام، ووجود مؤسسة يعني وجود نظام له استمرار غير مرتبط بأشخاص يعبرون عنه، فالدولة مؤسسة مستمرة حتي وإن تغير الجالسون علي قمة السلطة فيها أياً كان شكل ذلك التغيير[1].

هذه هي المرتكزات الثلاث التي تقوم عليها التعددية السياسية الحقيقية، وإذا اكتملت هذه المرتكزات اكتملت معها التعددية السياسية.

غياب مبدأ تداول السلطة:

وهو من الأمور الهامة والحيوية لإرساء مبدأ التعددية السياسية فهناك عدم الاستعداد لقبول الهزيمة من النخبة الحاكمة، والإصرار علي احتكار السلطة والمناصب ورفض التنازل عنها. لأن الشخص الديمقراطي ليس هو ذلك الذي يحرص علي الوصول لموقع القيادة بالاختيار الحرمن الذين يقودهم، ولكن بالأحري، الشخص المستعد لأن يتخلي عن موقع القيادة ويحترم المدة القانونية المقررة لبقائه واستمراره، فإن روح الديمقراطية تتنافي مع احتكار المناصب، وتفترض لا فقط ضرورة تداول القيادة بين أفراد متعددين، وإنما أيضا إتاحة المناخ الذي يسمح أولا بأول بتفريخ القيادات الجديدة أو إعادته[2].

---

(١) مصدر سابق، ٢١٥.

(٢) مني مكرم عبيد: التجارب الحزبية المصرية، ص ٢٢٤.

وهنا، يجدر بنا أن نشير بعد هذا العرض عن مفهوم التعددية السياسية، إلي إعطاء فكرة عن تعدد الأحزاب وأفضلية نظام الحزبين وفكرة الحزب الواحد وفكرة الديكتاتور الصالح؛ حتي يكون بحثنا شاملا يجيب علي كل التساؤلات التي تدور في أذهاننا جميعا.

فكرة تعدد الأحزاب

تتمثل فكرة تعدد الأحزاب في وجود عدد منها في الدولة، لا يقل عن اثنين أحدهما يتولي الحكم والآخر يقود المعارضة، ويقوم هذا التعدد علي أساس الاعتراف بحرية تكوين الأحزاب السياسية، وهو ما تؤكده الدساتير في الدول الديمقراطية عادة.

ويجب أن تقوم جميع الأحزاب السياسية علي أساس قبول مبدأ التعايش السلمي بينها، تطبيقا للنظام الديمقراطي، وتمسكا بمبدأ حرية الرأي، ولا يسمح بقيام أحزاب ترفض ذلك، لأن الحفاظ علي الديمقراطية وتأمين مستقبلها يقتضي عدم السماح بقيام أحزاب ذات صبغة ديكتاتورية، تقوم علي أساس مذاهب شمولية أواستبدادية معروفة، وذلك كالحزب الشيوعي إذا وصل إلي الحكم يقوم - تطبيقا لمذهبه - بالقضاء على بقية الأحزاب فإن تحريم قيام الأحزاب الشيوعية في بعض الدول ليس اعتداء علي الديمقراطية، بل علي العكس فيه محافظة عليها وحماية لها من تسلط هذا الحزب إذا حدث واستحوذ علي السلطة في البلاد[1].

---

(١) أحمد شوقي الفنجري: كفالة المواطن في دولة الإسلام، الحياة ١٩٩٧/١/٢٩، العدد (١٢٣٩٠).

ولنجاح نظام تعدد الأحزاب، يجب أن يتفهم المواطنون حقيقته وأهدافه ومراميه.

وهكذا ، فإن آيتي الشوري قد أحاطتا بكل الموضوعات المتعلقة بتطبيق مبدأ الشوري في الإسلام من حيث ماهيتها، وأهميتها وشمولها، ووجودها.

ولذلك؛ فإن المواطن مطالب بالتمسك بحقه والاعتزاز بكرامته والرد علي المسئول الذي يسلبه حقه، لأن التسامح في الحق يغري الظالم ويزيده استهتارا بحقوق الناس.

ويقول الله في كتابه الكريم في سورة الشوري: { وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾ وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۖ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٠﴾ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤٢﴾ }(١)

فالنظام الحزبي ليس إلاوسيلة لخدمة الوطن والمواطنين ، والأحزاب وإن إختلفت برامجها وأساليبها، تعمل جميعا علي تحقيق المصلحة العامة

(١) قرأن كريم: سورة الشوري، الأيات ٣٩ - ٤٢.

في الدولة بالطريقة التي يراها أفضل. والخلاف الحزبي يجب أن يظل في إطار ممارسة حرية الرأي، فلا يؤدي إلي المخاصمات أو المشاحنات أو الصدام العنيف بين الأنصار والمؤيدين. فاختلاف الرأي ينبغي ألا يفسد للود قضية[1]. ويلزم ألا يؤدي تنافس الأحزاب علي السلطة إلي الإضرار بمصالح الوطن. ويحدث ذلك ليس فقط عند انخفاض درجة وعي الشعوب، وذلك كالأحزاب الشيوعية التي كثيراً ما يشعر أعضاؤها بأنهم أقرب إلي رفاقهم في البلاد الأخري من بني وطنهم من غير الشيوعيين، وغرسها في النفوس.

أفضلية نظام الحزبين:

إن وجود حزبين متوازنين فقط أو مع عدد قليل من الأحزاب الصغيرة، يعتبر من أهم دواعي نجاح النظام الحزبي وتحقيقه للديمقراطية والاستقرار، وذلك لكي يستطيع أحد الحزبين تولي السلطة بمفرده وتشكيل وزارة متجانسة لا تقوم علي ائتلاف معيب، في حين يضطلع الآخر بمهام المعارضة بنجاح وجدية، ويمكنه الحلول محل الحزب الحاكم في حالة تركه للسلطة. أما وجود حزب مسيطر لا مقابل له بين الأحزاب الأخري، فعادة ما يؤدي إلي التسلط ويقترب من نظام الحزب الواحد.

غير أن حرية تكوين الأحزاب أمر ضروري، حتي تكون نابعة من الشعب فعلاً، تفاديا لذكر اسمه المرتبط بالأنظمة الديكتاتورية، أو تحايلا علي التحريم الرسمي لقيام الأحزاب في بعض البلاد.

---

(١) مشروع الدستور المقترح: مقدم إلي مفوضية الدستور الإريترية، بحث غير منشور، أسمرا - إريتريا، مركز دراسات القرن الأفريقي.

فكرة الديكاتور الصالح:

يدعي البعض - خطأ - ان نظام الحزب الواحد أصلح للدول المتخلفة لأن المعارضة تعد أمرا غير مرغوب فيه في البلاد، نظراً لأنها في حاجة إلي النهوض بإنتاجها ورفع مستوي معيشة أبنائها، مما لا يتفق مع تعدد الأحزاب ووجود المعارضة التي يمكن أن تعرقل من سرعة العمل العام. من ناحية أخري، فإن انخفاض درجة وعي مواطنيها لا يسمح غالبا بوجود المعارضة الموضوعية الفعالة، لذلك ذهب أصحاب هذا الرأي إلي القول بأن البلاد المتخلفة لا يناسبها نظام تعدد الأحزاب وتحتاج إلي ديكتاتور صالح، وهو ذلك الحاكم الذي يتصف بالحكمة والنزاهة والعدل، وينفرد بالسلطة ليقود البلاد إلي مافيه خيرها وتقدمها في أسرع وقت. وهذا الرأي خطير وغير سديد، بل وينطوي علي نوع من الخبال والمغالطة للأسباب الآتية:

أولاً: أن الدكتاتور الصالح نادر الوجود عملا، والإنسان المنزه عن الخطأ والهوي لم يعد يسعي بيننا في الأرض، بعد أن انتهت عصور الأنبياء والمرسلين، وإذا وجد حاكم يتصف بقسط وافر من الحكمة والعدل، فإنه - وإن طال به العمر - لا يعمر في الأرض غير عدد من السنين، وإلي جانبه يوجد كثير من الحكام الظلمة والمفسدين، بل إن أغلب الناس إذا تولي سعي في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث و النسل. ودوام تقدم الدولة لا يمكن أن يعلق علي حياة شخص مهما بلغ من العمر. وإنما يجب أن يضع من الأنظمة مايسمح للأمة علي تعاقب أجيالها بحكم نفسها بطريقة حرة آمنة مجدية.

ثانياً: انخفاض درجة الوعي العام في البلاد المتخلفة، لاينفي دور المثقفين وأولي الرأي والوعي والفكر، الذين يمكنهم - إذا وجدوا السبيل المشروع - أن يمارسوا حقوقهم الديمقراطية فتمتلىء البلاد بالحرية والإخلاص، وليست مفروضة عليه من الحكام فيدب فيها النفاق وتوهنها السلبية والمظهرية، ولكن هذه الحرية كثيرا ما تتنافر وفكرة الثنائية وتأتي بعدد كبير من الأحزاب الصغيرة، المتجانسة. ولعلاج ذلك، تقيد قوانين بعض الدول قيام الأحزاب الصغيرة باشتراط أن يكون لها حد أدني من عدد الممثلين في البرلمان، أو تمنع تمثيلها فيه إذا لم تحصل علي نسبة معينة من عدد الأصوات الانتخابية.

فكرة الحزب الواحد:

تعتبر فكرة الحزب الواحد أو وحدانية الحزب في الدولة من أهم الأفكار التي ابتدعتها الشيوعية في أوائل القرن العشرين، لتصبح من أهم معالم الأنظمة الديكتاتورية في العالم. ويعتبر الحزب في هذا النظام هيئة من هيئات الدولة يقوم بمساندة الحكومة التي تتغلغل عن طريقه في صفوف الشعب، محاولة التفاعل معه بالأخذ والعطاء. ويشترط للانضمام لعضويته شروط أهمه الولاء للحزب ومبادئه، والسمع والطاعة لقادته.

والحزب الواحد قد ينشيء الحكومة بعد نضال وكفاح تكون له السيطرة عليها، ومن أمثلته الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق، والحزب النازي الألماني في عهد هتلر، والحزب الفاشستي الإيطالي في عهد موسوليني، وقد تنشئه الحكومة فتكون لها السيطرة عليها، ومن أمثلته الحزب الجمهوري التركي الذي آقامه أتاتورك، وحزب الاتحاد القومي البرتغالي الذي كونه سالازار.

والحزب الواحد يسمي من الناحية الرسمية في الدول التي تأخذ بنظامه بتسميات متعددة، فأحيانا يسمي باسمه صراحة كما هو الشأن في الحزب الشيوعي، وفي أحوال أخري ترفض الدولة تسمية الأشياء بأسمائها، فتطلق عليه لفظ هيئة كحزب رابطة عوامي الذي كان يتزعمه الشيخ مجيب الرحمن في بنجلاديش.. إلي غير ذلك من الأسماء التي يمكن أن تطلق علي الحزب الواحد.

ثالثاً: إذا كانت بعض الشعوب تقبل الحكم الديكتاتوري، وتسير وراء قائدها المتسلط، فإن طبائع الشعوب تختلف، ومنها من لا يروق له ذلك، فيستنكر ما يحدث إن لم يكن بيده فبقلبه، وينطوي إلي السلبية واللامبالاة، ويترك الحاكم وحده في الميدان فتتصدع الدولة ويفعل الحاكم والمحكوم.

لنظام الأحزاب السياسية المتعددة مزايا كثيرة، ولكن معارضيه ينسبون إليه بعض العيوب التي يسهل الرد عليها، ونتحدث فيما يلي عن كل من هذا المزايا والعيوب المدعاة.

مزايا تعدد الأحزاب[1]:

ترجع أهمية تعدد الأحزاب إلي اعتبارات كثيرة أهمها مايلي:

١ - لعل أهم المبررات العلمية والدواعي النفعية للأخذ بنظام تعدد

---

(١) دستور مقترح: بحث غير منشور، مرجع سابق، ص ٦٣.

الأحزاب السياسية، أنه يمكن من إتباع أسلوب الحوار الديمقراطي في السعي إلي معرفة أفضل الحلول المتاحة للمشاكل العامة، وذلك لأن تبادل وجهات النظر يؤدي إلي زيادة الإيضاح وإلقاء مزيد من الضوء علي الجوانب المختلفة للمشكلة. كما يسمح ببيان المزايا والعيوب المرتبطة بكل حل يمكن تقديمه لعلاج المشكلة موضوع البحث، وبذلك يمكن تفادي الأخذ بالحلول الرديئة، واختيار تلك التي تجمع أكبر قدر ممكن من المزايا، وتتفادي كل ما يمكن تفاديه من عيوب، وهو ما لا يمكن أن يحدث إذا انعدم الحوار وساد تسلط الاتجاه الواحد.

٢ - إن تعدد الأحزاب يجسد وينظم تعدد الأفكار وتغيير الاتجاهات، ويؤكد حرية الفكر والرأي، وينشط الحياة الساسية في داخل الدولة، والاختلاف بين الناس أمر طبيعي جبلوا عليه.

لذلك نشأت الأحزاب تلقائيا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بعد ثورة ١٧٨٩، رغم عداء كل من مؤسسي الجمهورية الأمريكية ورجال الثورة الفرنسة للأحزاب.

٣ - إن وجود الأحزاب يسمح للمعارضين لسياسة الحكومة بالعمل العلني المشروع؛ للوصول إلي السلطة أو الدفاع عن الاتجاهات التي يفضلونها، بدلا من الاختيار القاتل بين الطاعة العمياء، أو الثورة الهوجاء، أو العمل في الخفاء. لذلك تكثر الاغتيالات والانقلابات والثورات في البلاد التي تعاني من تسلط الحزب الواحد، وتحرم من حرية تكوين الأحزاب السياسية . فالمعارضة هي صمام الأمان، وأداة الحيوية في

أي تنظيم سياسي، ولعل الحكمة الأساسية من وراء تعدد الأحزاب في البلاد الغربية، وربط هذا التعدد بالديمقراطية، ترجع إلي قيام بعض هذه الأحزاب بدور المعارضة بالنسبة للبعض الآخر الذي يتولي الحكم. ورغم أن المعارضة قد وجدت قبل نشأة نظام الأحزاب الذي لم يكد يتجاوز عمره قرنا من الزمان، فإنها أصبحت ترتبط من الناحية العملية بوجود الأحزاب، بحيث تكون صورية في حالة غيابها.

٤ - أن تعدد الأحزاب يسمح بوقف تسلط الحكومة ومقاومة تجاوزاتها وطغيانها واعتدائها علي حريات الأفراد، ذلك أن للسلطة نشوة تشبه نشوة الخمر، وتحتاج إلي منبهات للإقامة من سكرها. والسلطة المطلقة عادة ما تؤدي إلي مفاسد مفرطة، وتحتاج إلي موانع خارجية قوية لوقفها عند حدودها، ولأحزاب المعارضة قوة تستطيع أن تقف بها في مواجهة انحراف السلطة التنفيذية، ويتحقق بها المراد الحقيقي من مبدأ الفصل بين السلطات، وهو أن «السلطة توقف السلطة» فالمعارضة المنظمة وحدها هي التي تستطيع في الحقيقة أن تجابه الحكومة وتمنعها من تجاوزاتها. أما البرلمان فيكون تحت سيطرة الحكومة، إما لاستحواذها علي أغلبية مقاعده كما هو الشأن في البلاد الديمقراطية، وإما لصورية دور البرلمان كما هو الحال في البلاد الديكتاتورية.

٥ - أن تعدد الأحزاب يسمح بتكوين القادة السياسيين علي اختلاف اتجاهاتهم تكوينا يصعب تحقيقه في حالة عدم تعددها، وتكوين القادة ليس ضروريا لاستخلاف الحكام فحسب، وإنما يفيد كذلك في ترشيد سياسة الدولة والتقليل من الاندفاعات غير المتزنة في اتخاذ القرارات المتصلة بالشئون العامة، وذلك عن طريق الحوار المثمر والمعارضة الناضجة.

٦ - أن الأحزاب السياسية تقوم بدورها في تكوين الرأي العام وتوجيهه إلي ما يري فيه مصلحة البلاد، وذلك عن طريق عرض المشاكل والمقترحات العامة ودراستها ومناقشتها من جوانبها المختلفة وتجميع الآراء بشأنها.

٧ - أن الأحزاب السياسية تتولي التعبير عن رغبات الجماهير وإبراز مشاكلهم ومطالبهم بطريقة قوية، يصعب تحقيها بواسطة المواطنين فرادي، وذلك لأن الحزب بكيانه الجماعي وصفته الرسمية له من الوزن السياسي ما يمكنه من حسن القيام بما قد يعجز الأفراد عن القيام به في هذا المجال.

٨ - أن الأحزاب تساهم في سير العملية الانتخابية والتعبير عن أصوات الجماهير وتجميعها، من أجل مساهمة أكبر في التصويت وإبداء الرأي.

عيوب تعدد الأحزاب[1]:

قيل إن لتعدد الأحزاب عيوبا متعددة يمكن إيجازها ومناقشتها فيما يلي: -

١ - تقليص دور البرلمان نتيجة لسيطرة حزب أو أحزاب الأغلبية المؤتلفة عليه، ويرد علي ذلك بأننا ما دمنا قد ارتضينا قاعدة الأغلبية كفيصل لاتخاذ القرار عند الخلاف، فلا يغير من الأمر شيئاً أن تكون هذه الأغلبية لبعض الأحزاب أو لعدد من النواب لا تربطهم علاقة حزبية، وهذه الأغلبية في جميع الأحوال ستمثل البرلمان وتعبر عن إرادته.

---

(١) بحث غير منشور عن الدستور المقترح، مرجع سابق، ص ٦٦.

٢ - إضعاف البرلمان في الاشتراك في الحكم، وذلك لأنه ينتخب نواب الحزب الذي يفضله بناء علي برنامج معين، وهذا البرنامج كثيرا ما تغيره الأحزاب أو تؤوله تجاوبا مع تغير الظروف، أو توافقا مع برامج الأحزب الأخري المؤتلفة. ويرد علي ذلك بأن التجاوب مع المتغيرات أمر ضروري يقتضيه العقل والمنطق. ويحدث في بعض البلاد الديمقراطية كانجلترا أن تلجأ الحكومة إلي حل البرلمان وإعادة الانتخاب في ظل الأوضاع الجديدة مع إبراز موقف كل حزب منها، وذلك لمعرفة رأي غالبية الناخبين فيما استجد من أمور، أما التغييرات البسيطة أو التنازلات المتبادلة من الأحزاب المشكلة للأغلبية البرلمانية في حالة الائتلاف، فأمر لا مفر منه كذلك لتشكيل حكومة موحدة.

٣ - إن تعدد الأحزاب، وتطاحنها قد يعرض وحدة الأمة للخطر ونظام الحكم فيها للاضطراب، ويرد علي ذلك بأن الخشية علي وحدة الأمة قد قيل بها في الماضي عند بدء التفكير في نظام تعدد الأحزاب، ثم اتضح عمليا أنها لم تكن قائمة علي أساس صحيح، كما أن تنظيم الأحزاب وممارستها الفعلية لمهامها قد أثبتت ألا خطورة منها علي نظام الحكم، وأن عدم الاستقرار الوزاري الذي يحدث في بعض البلاد نتيجة لعدم حصول أحد الأحزاب علي أغلبية المقاعد البرلمانية، يرجع إلى تشتت أفكار الأمة وتغيب النظام السياسي في الدولة، أكثر من رجوعه إلى كثرة عدد الأحزاب السياسية.

٤ - إن الأحزاب السياسية تعمل علي تزييف الرأي العام وتشويهه، وهذا يخالف الحقيقة لأن الأحزاب متنافسة، وكل منها يحاول إظهار رأي أنصاره ومؤيديه، فتظهر مختلف الآراء والاتجاهات، أما الحزب الواحد فهو

الذي يستطيع تزييف الرأي العام كيفما يشاء دون منافس، بل ويحاول توجيهه بأساليب غير حرة ولا صحيحة.

٥ - إن الأحزاب تقيد من حرية النائب في البرمان نظرا لالتزامه بتعليمات حزبه، فيكون ولاؤه له أكثر من ولائه لناخبيه، ويرد علي ذلك بأن ناخبي كل حزب قد ارتضوا برنامج حزبهم وانتخبوا نوابه علي أساسه، وتطبيق برنامج الحزب يقتضي اتباع تنظيم معين يلتزم به نواب الحزب، خاصة في مواجهة ممثلي الأحزاب الأخري وهذا وضع طبيعي يقتضيه منطق الأمور.

٦ - إن الحزب الذي وصل إلي الحكم يعمل عادة علي اضطهاد خصومه السياسيين، وكثيراً ما يستبعدهم من المناصب العليا والمراكز الحساسة، بصرف النظر عن مدي صلاحيتهم وكفاءتهم. ويرد علي هذا بأن حزب أو أحزاب المعارضة تقف للحزب الحاكم بالمرصاد، وتعمل علي وقف تسلطه وكشف أخطائه أمام الناخبين والرأي العام، كما أنه تستطيع معاملته بالمثل عندما تعتلي مقاعد الحكم، فضلا عن أنه من حق الحزب الذي عهد إليه الناخبون بالحكم أن يختار من يراه أنسب وأفضل للتعاون معه في إدارة دفة الحكم، وذلك بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا.

٧ - إن الأحزاب أيا كانت شعبيتها يسيطر عليها أقلية. بل وقد يسيطو علي الحزب فرد واحد فقط، ويرد علي ذلك بان الأحزاب الديمقراطية تنتخب قادتها ورجال إدراتها بطريقة حرة سليمة. ووحدة القيادة أمر لازم وقاعدة أساسية لابد من الالتزام بها علي جميع المستويات السياسية والإدارية. ووجود عدد من القادة لمجموعة من الأحزاب خير من وجود قائد أوحد لحزب واحد.

ويلاحظ بصفة عامة أن جميع الانتقادات الموجهه إلى نظام تعدد الأحزاب السياسية ترجع - إن صحت - إلي سو التطبيق العملي لا إلي فكرة التعدد ذاتها، وأن العيوب أو المساوىء التي قد توجد في نظام تعدد الأحزاب بصفة عامة، لا يمكن أن تقارن بحال من الأحوال بعيوب الحزب الواحد وما ينطوي عليه من تسلط وديكتاتورية، وكبت للحريات العامة، وانحراف عن جادة الصواب وهكذا، فإن قضية التحول إلي التعددية السياسية أصبحت مسألة مثارة وشائعة في عديد من بلدان العالم الثالث وأفريقيا، بل وفرضت نفسها كإحدي التحديات السياسية الهامة التي تواجه دولاً وحكومات بعد فترات طويلة من الغياب، كأن يتم التركيز فيها علي قضايا التحرر الوطني والتنمية والاندماج القومي بين شعوب هذه المنطقة... إلخ.

فبعد أن كان ينظر إلي التعدد السياسي والحزبي علي أنه مجرد «حديث المثقفين» وأحد «البدع» التي يحاول الغرب البرجوازي تصديرها إلي البلاد وعلي أنه محض تطبيق حرفي للديمقراطية الليبرالية الغربية، ردد قادة هذه البلاد أنها لا تلائم ظروف مجتمعاتهم[1].

ولكن اليوم صار الإصلاح السياسي والدستوري مطلبا ضروريا ورئيسيا باتجاه حرية الرأي والتنظيم والاعتقاد، ولم تعد التعددية مجرد صورة مشوهة من الديمقراطية الليبرالية البرجوازية، بل أصبحت تفرض نفسها في مجمل الحياة اليومية. بمعني ضرورة التغيير السياسي الجوهري

---

(١) أحمد ثابت (دكتور): التعددية السياسية، دراسة، الناشر الهيئة المصرية العامه للكتاب ١٩٩٠.

باتجاه تناوب السلطة وتداول الحكم وتغيير النخب الحاكمة، التي قبعت في سدة السلطة طويلاً[١].

هناك تعريفات عديدة لمفهوم التعددية عامة والتعددية السياسية علي وجه الخصوص.

ولعل من أهم هذه التعريفات هو ذلك الذي يري أن التعددية هي الاعتقاد في أن هناك أو يجب أن يكون، أشياء عديدة، فهناك تعدد في المعتقدات والمؤسسات والمجتمعات، ومن هنا فإن التعددية Pluralism ترفض الواحدية Normalism، إنطلاقاً من الإيمان بأنه لا يوجد شيء واحد فقط[٢].

وتعود جذور مفهوم التعددية إلي الفلسفة السياسية الليبرالية، ومن أهم روادها المفكر الإنجليزي «چون لوك»، والذي أشار في كتابه عن الحكومة المدنية (عام ١٦٨٩) إلي أن الدولة ينبغي أن تقوم علي القبول، وأن السلطات الحاكمة لا يجب أن تكون مطلقة أو واحدية القوة[٣].

ومن ناحية أخري، ظهرت التعددية السياسية كفكرة في مواجهة فكرة السيادة التي يدافع أصحابها عن الحكم المطلق، وحيث رأي الفيلسوفان الفرنسي والإنجليزي، الذي يقوم علي مبدأ فصل السلطات

---

(١) بمعني آخر: تعدد مراكز القوة والتأثير وإتاحة الفرص أمام التطور المستقل لأبنية المجتمع الأهلي أو المدني من أحزاب ونقابات وأندية الرأي والفكر والرأي العام وجماعات الدفاع عن حقوق الإنسان.. الخ.

(٢) Patrick. Dunleavy and Brendan O'leavy, Theories of the State: The Policies of Liberal Democracy (London: Macmillan Education LTd., 1987). P. 13.

(٣) أحمد ثابت مرجع سابق، ص ١٦.

الثلاث، إذ أن هذا المبدأ يكفل الحد من طغيان السلطة علي حقوق الأفراد[١].

وقد قام رواد الفكر الأمريكي حول التعددية بشرح المفهوم مثال ذلك «چيمس ماديسون» الذي يري أن الأفراد تتحكم فيهم نزعة الأنانية نحو تعظيم قوتهم ومصالحهم الذاتية، وأن الصراع بينهم حتمي في ضوء ذلك ولا سبيل إلي تجنبه سوي بناء مجتمع سياسى يقوم علي التوازن والرقابة بين المؤسسات، وهو ما يتحقق من خلال الفصل التام بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية[٢].

وبناء علي ذلك، تصبح التعددية أداة لتنظيم الحياة العامة علي أسس مشتركة، مع احترام مختلف الاتجاهات الفكرية والدينية والفلسفية كشرط أساسى لممارسة الديمقراطية التي توفر لفئات المجتمع إمكانات المشاركة في المصير الواحد.

ورغم اختلاف معني ومضمون التعددية السياسية بين الخبرات المجتمعية المختلفة، إلا أنه يبقي هناك محتوي جوهري ومركزي لا يوجد بصدده اختلاف، وهو أن التعددية السياسية إنما تنصرف بالأساس إلي توفير إمكانية فعلية لتداول السلطة وللتناوب في الحكم[٣]، وعلي حد قول غسان سلامة أن: «هدف التعددية السياسية وسبب وجودها هو إنشاء الطريقة المؤسسية، التي تسمح لأحد أطراف التعددية، بالوصول للسلطة

---

(١) Patrick D. & Brendan O. Ibid., PP. 13-14.

(٢) Democracy: Autonomy Versus Control (New Haven: Univ. Press 1982).

(٣) أي استبدال فئة حاكمة بأخري بالأدوات السلمية القانونية.

مكان الطرف المسيطر حالياً، ومن يتجاهل هذه القاعدة البديهية يتخبأ وراء إصبعه»[1].

أزمة المشاركة السياسية:

تتفاعل أزمة الشرعية مع أزمة المشاركة السياسية، من حيث إن أنظمة الحكم البيروقراطية السلطوية، عادة ما تتجه إلي إغلاق قنوات المشاركة السياسية والتعددية و«تأميم» الصراع السياسي لحساب الزعامة الفردية أو الحزب الحاكم أو ائتلاف الأحزاب المسيطر، وهذا مما يودي إلي نشوء أزمة شرعية تدفع النظام إلي تعميق أزمة المشاركة. وهكذا، فإن غياب المشاركة السياسية يقوض دعائم شرعية النظام الحاكم، وغياب القدرة والكفاءة يعني تدني فعالية النظام واستمرار غيابهما معا يهدد شرعية وجود الدولة نفسها في نظر مواطنيها وفي نظر الدول الأخري (..) وبالتالي، تلجأ القيادة إلي استخدام العنف والإرهاب ضد مواطنيها، ولكن هذا السلاح يفقد فاعليته بعد فترة معينة وخصوصاً إذا تضافر استخدامه مع تناقص قدرات الدولة علي إشباع الحاجات الأساسية لقطاع كبير من المجتمع، ومع تناقص قدرات الدولة علي حماية سيادتها ضد محاولات الاختراق أو الهيمنة الأجنبية.

هنا تبدأ جماعة إثر أخري في كسر جدار خوفها من قهر الدولة وإرهابها. وتبدأ في استخدام السلاح نفسه ضد الدولة ورموزها[2]. ومن

---

(١) غسان سلامة «دكتور»: التعددية السياسية في المشرق: «من الصيغ التقليدية إلي الصيغ الحديثة» ورقة مقدمة إلي: «ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي» عمان ٢٦-٢٨/٤/١٩٨٩ (عمان: منتدي الفكر العربي ص١١).

(٢) سعد الدين إبراهيم: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ص ٣٥٨ (ندوة فكرية) بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٤.

هنا، فإن تداول الحكم السياسي قانونا هو اختيار للاستقراء السياسي وللشرعية[1].

أهمية الأحزاب:

إن الأحزاب في الأدبيات السياسية جهاز مستحدث لتأطير الجماهير وتوجيههم، تعمل على تلقينهم مباديء التربية السياسية وعلي ترشيد السلوك العام، «وعلي حشدها لإجراء تغييرات معينة في المجتمع والدولة» كما يقول إسماعيل صبري عبدالله[2]، وإن في جلسات خلايا الأحزاب، وفي مدلولات مؤتمراتها تلقيناً لأخلاقيات الحوار، وتوجيهاً إلي قضايا المصلحة العامة، بقصد تصويب الحق واستبانته والانتصار له. وتسفيه الباطل والتنقيب عنه، وإن استجلاء المصلحة منوط بتبادل الرأي، وللأحزاب، في الجانب النظري، مزايا ثلاث كبري في بث الثقافة السياسية بين عموم الأعضاء والمجتمع.

المزايـــا:

أولاً: توطد الناس علي قبول الاختلاف بين الآراء، باعتبارها الوسيلة الفذة التي بها يصعد الرأي الشخصي إلي مرتبة الرأي المشترك، وينجلي الصواب من ثنايا الشبهات ويتميز الاختلاف في الرأي من الخلافات الشخصية، ويتدرب المواطن علي معرفة الحد الذي يخرج بالاختلاف من ميدان التعاون والاجتهاد المحمود، إلي متاهات الشقاق وتفرق الكلمة وتصدع الوحدة.

(١) مومار ديوب، ممادو ديوف: تداول السلطة السياسية وآلياتها في أفريقيا، مركز البحوث العربية ١٩٩٢. القاهرة.

(٢) د. إسماعيل صبري عبدالله: في تلقين مباديء التربية السياسية.

ثانياً: في الإرتقاء بالآراء الصادرة عن شخص ما، إلي مرتبة الأفكار المنزهة عن الأهواء والمجردة من طابع الشخصية فالحق حق بمضمونه الذي يصوبه العقل، لا بصدوره عن فكر الزعيم، ولابإملائه من هيئة القيادة الحزبية. وهكذا يتعلم المواطن في صفوف الحزب، ملكة التنظير والتجريد، ويكتسب قدرة الاستقلال عن سيطرة الزعامة الملهمة، ويتحرر أيضا من اتباعيته المميتة.

ثالثاً: تكمن في كون الأحزاب مدرسة للديمقراطية السياسية، وذلك في أمرين اثنين: ترشيح الأصلح لمسئولية القيادة الحزبية وتقديمه علي الصديق والقريب، والأمانة في عمليات التصويت.

والآن ـ أيها القارىء الكريم ـ وقد انتهينا من طرح مفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية فى الفصلين السابقين، أن لنا أن ندخل إلى الساحة الإريترية محللين لأوضاعها، وتبيان أهمية الديمقراطية والقيم المصاحبة لها للنهوض بالوطن الإريترى. ولنبدأ تحليلنا بتبيان معالم الحركة الوطنية الإريترية فى الفصل التالى.

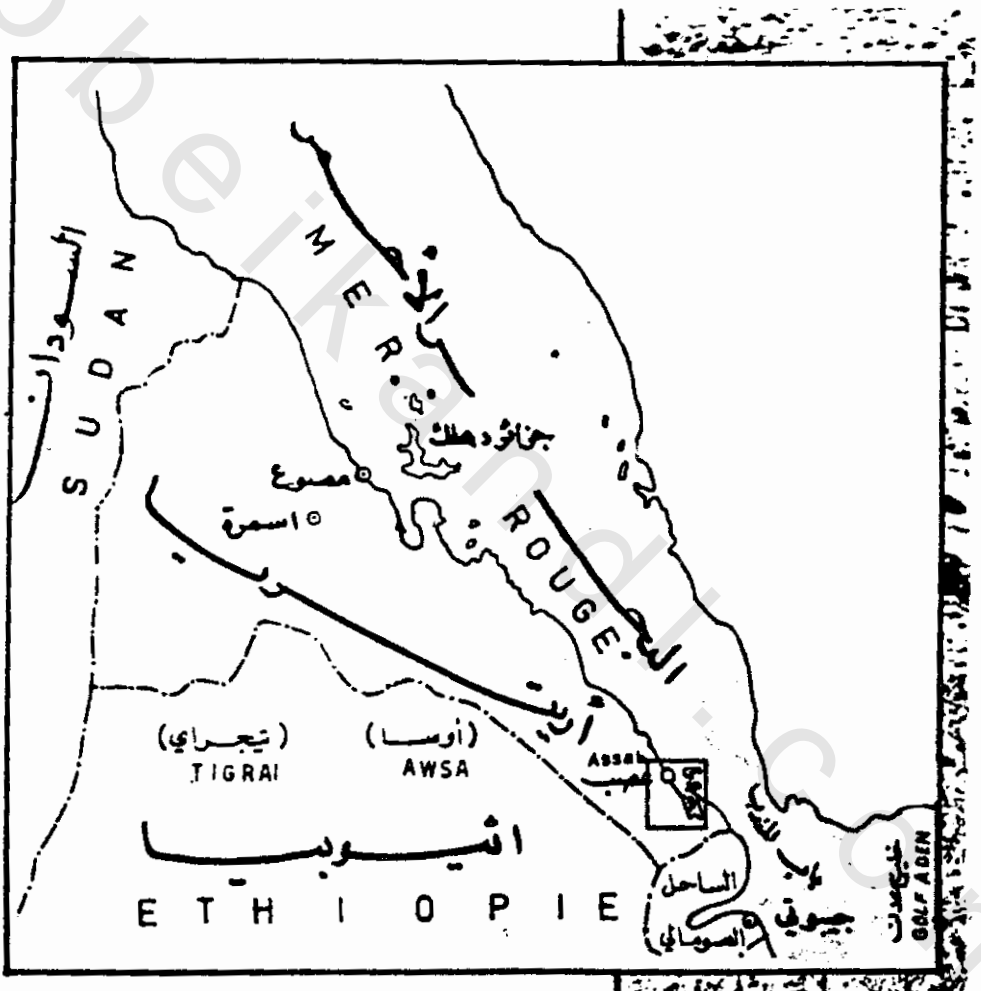

أريتريا .. على الخريطة الافريقية